

**No. 51972\***

---

**Japan  
and  
Kuwait**

**Convention between Japan and the State of Kuwait for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). Kuwait, 17 February 2010**

**Entry into force:** *14 June 2013, in accordance with article 29*

**Authentic texts:** *Arabic, English and Japanese*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Japan, 18 June 2014*

*\*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

---

**Japon  
et  
Koweït**

**Convention entre le Japon et le Gouvernement de l'État du Koweït tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). Koweït, 17 février 2010**

**Entrée en vigueur :** *14 juin 2013, conformément à l'article 29*

**Textes authentiques :** *arabe, anglais et japonais*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Japon, 18 juin 2014*

*\*Le numéro de volume RTNU n'a pas encore été établi pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

في دورهم على هذا النحو وعمالئهم إلى حد أن الاتصالات محمية من الكشف بموجب القانون الداخلي لتلك الدولة المتعاقدة.

إثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه المفوضون حسب الأصول من قبل حكوماتهم بتوقيع هذا

البروتوكول:

حررت في الكويت في هذا اليوم الثالث من شهر ربيع الأول 1431 هـ الموافق ليوم السابع عشر من شهر فبراير 2010 م ، من نسختين أصليتين باللغات اليابانية و العربية والإنجليزية وتكون كل النصوص ذات حجية متساوية ، وفي حالة الاختلاف، يسود النص الإنجليزي.

عن حكومة دولة الكويت

خليفة م ح

عن حكومة اليابان

武藤 正敏

ب) لن تطبق أحكام الفقرتين 2 و4 من تلك المادة بالكامل من قبل الكويت، حتى يتم في الكويت أو أي تقسيم سياسي أو سلطة محلية تتبع لها تحديد الضرائب المطبقة عموماً على الأنشطة الخاصة بالمشاريع التي تزاوُل في الكويت؛

ج) يجب أن لا تكون الضريبة المفروضة على مقيم من اليابان فيما يتعلق بمنشأة دائمة يملكها ذلك المقيم في الكويت أقل رعاية في الكويت من الضريبة المفروضة على مقيم من دولة أخرى غير الدولتين المتعاقبتين في ما يتعلق بمنشأة دائمة تزاوُل نفس الأنشطة في الكويت؛ و

د) المشاريع التابعة للكويت، التي يكون رأس مالها مملوك كلياً أو جزئياً أو مهيمناً عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل مقيم أو أكثر من اليابان، لن تخضع في الكويت لأي ضرائب أو التزامات متعلقة بها يمكن أن تكون مختلفة أو أكثر عبثاً من الضرائب والالتزامات المتعلقة بها التي قد تخضع لها مشروعات مماثلة والتي يملك أو يهيمن على رأس مالها كلياً أو جزئياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من قبل مقيم أو أكثر لأي دولة غير الدولتين المتعاقبتين.

12- بالإشارة إلى الفقرة 5 من المادة 25 من الاتفاقية، يجوز لدولة متعاقدة أن تمتنع عن تقديم معلومات تتعلق بالاتصالات السرية بين المحامين أو غيرهم من الممثلين القانونيين

9- بالرغم من أحكام الفقرة 1 من المادة 14 من الاتفاقية، المكافأة التي يحصل عليها موظف مقابل خدماته في شركة خطوط جوية مملوكة بالكامل لحكومة دولة متعاقدة، والذي يكون أو كان مباشرة قبل زيارة الدولة المتعاقدة الأخرى مقيم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى. إن الإعفاء المنصوص عليه في هذه الفقرة ينطبق على الموظف لفترة لا تتجاوز خمس سنوات من التاريخ الذي يبدأ فيه تقديم خدماته في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

10- بالإشارة إلى المادة 22 من الاتفاقية، من المفهوم أن تطبيق أحكام قوانين كلتا الدولتين المتعاقدين ذات الصلة بتطبيق تلك المادة لا تتأثر بأحكام الفقرة الفرعية (4) (ب) من الفقرة 1 من المادة 2 من الاتفاقية.

11- بالإشارة إلى المادة 23 من الاتفاقية:

أ) يجب أن لا تفسر أحكام هذه المادة على أنها تضع إلزاماً على دولة متعاقدة بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى الأفضلية أو الامتياز أو أي معاملة أخرى تمنح للمقيمين في دولة غير الدولة المتعاقدة بموجب تكوين اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو أي ترتيب إقليمي يتعلق كلياً أو بشكل أساسي بالضرائب التي قد تكون الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً طرفاً فيها؛

الأرباح المدفوعة للمستفيدين منها عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة في اليابان وفقاً لقوانين الضرائب في اليابان.

6- بالإشارة إلى المادة 11 من الاتفاقية، وعلى الرغم من أحكام الفقرة 2 من هذه المادة، الفائدة التي تنشأ في الكويت ويكون حق الانتفاع لصندوق للمعاشات التقاعدية أنشئ وفقاً لقوانين اليابان، يخضع للضريبة فقط في اليابان.

7- بالإشارة إلى الفقرة 2 من المادة 13 من الاتفاقية، يعني مصطلح "سوق أوراق مالية متعارف عليه":

أ) أي سوق للأوراق المالية أنشئ من قبل تبادل الأدوات المالية، أو من قبل رابطة معتمدة للشركات المالية المدرجة، وذلك وفقاً لأحكام قانون الأدوات المالية والتبادل (قانون رقم 25 لعام 1948) في اليابان؛

ب) سوق الكويت للأوراق المالية؛ و

ج) أي سوق أوراق مالية آخر تعتمده السلطات المختصة التابعة للدولتين المتعاقدين لأغراض هذه الفقرة،

8- بالإشارة إلى الفقرة 3 من المادة 13 من الاتفاقية، ولأغراض تطبيق تلك الفقرة، وفي حالة اليابان، يشمل مصطلح "حكومة تلك الدولة المتعاقدة" الشركة اليابانية لتأمين الودائع.